

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

ماجستير ادارة الأعمال



عنوان البحث

تحويل المشتريات المؤسسية لعقود إطارية

Converting Institutional Procurement to Framework Agreements

إعداد الطالب/

عبدالله عبد الوهاب السويطي

الرقم الجامعي: 242000967

إشراف/

د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2024

مقدمة:

شهدت المؤسسات في العقود الأخيرة تحولات كبيرة في إدارة عملياتها ومواردها بهدف تحقيق الكفاءة وتقليل التكاليف، لا سيما في ظل المنافسة المتزايدة والتحديات الاقتصادية العالمية. يعد تبني العقود الإطارية في إدارة المشتريات أحد أهم الاتجاهات الحديثة التي ظهرت لمواجهة هذه التحديات، حيث تساعد هذه العقود المؤسسات على تحقيق الاستفادة والكفاءة عبر إنشاء عقود طويلة الأجل تحدد شروط ومعايير الشراء وتسمح للمؤسسة بتلبية احتياجاتها بمرونة وسرعة دون الحاجة لتكرار عمليات التعاقد. (Arizu, Gencer, & Maurer, 2006)

وتعتبر العقود الإطارية أداة فعالة لضمان توفير المواد والخدمات المطلوبة للمؤسسات وفقاً لشروط واضحة ومحددة مسبقاً، مما يساهم في تجنب الكثير من الإجراءات البيروقراطية وتقليل التكاليف التشغيلية (Robinson & Jakubowski, 2005). وتشير الدراسات إلى أن اعتماد العقود الإطارية يمكن أن يؤدي إلى تحسين الأداء المؤسسي بشكل كبير، خاصة في المؤسسات التي تعتمد على موارد ضخمة وتتعامل مع مزودين متنوعين (Cashin, Munyu, & Barasa, 2022).

وفي هذا السياق، تُظهر التجارب الدولية، مثل تلك التي أجريت في عدد من الدول الأوروبية، أن للعقود الإطارية دوراً رئيسياً في تعزيز الكفاءة عبر تحسين التنسيق بين المؤسسات والموردين، مما يؤدي إلى تسهيل عملية الشراء وتقليل النزاعات والمشكلات التعاقدية. (Klasa, Greer, & van Ginneken, 2018) ويعتمد هذا التحسن في الكفاءة بشكل كبير على القوانين والأنظمة التي تحكم تطبيق العقود الإطارية، والتي تتطلب في كثير من الأحيان تعديلات تنظيمية لضمان تحقيق الاستفادة القصوى منها. (Greer, Klasa, & Van Ginneken, 2020)

ويبرز دور العقود الإطارية بشكل خاص في المؤسسات الحكومية التي تواجه تحديات فريدة، مثل الحاجة إلى تقليل النفقات وتحقيق الشفافية في العمليات الشرائية. حيث تساهم العقود الإطارية في توفير وقت وجهد كبيرين عبر تحديد مسبق للموارد والخدمات المطلوبة وفق شروط معتمدة على المدى الطويل، مما يعزز من قدرة المؤسسة على التخطيط المالي والتشغيلي بشكل أكثر كفاءة (منال عفان، 2023).

مشكلة الدراسة:

تعاني العديد من المؤسسات من تحديات مستمرة في إدارة عمليات الشراء، حيث تواجه صعوبة في تحقيق التوازن بين توفير الموارد اللازمة وضبط التكاليف التشغيلية. على الرغم من التطورات التقنية والتنظيمية، لا تزال عمليات الشراء في العديد من المؤسسات تعاني من إجراءات بيروقراطية معقدة، وتكاليف إضافية بسبب الاعتماد على عقود تقليدية قصيرة الأمد، مما يؤدي إلى نقص في الكفاءة ويزيد من الهدر المالي والزمني. من هنا، تبرز الحاجة إلى اعتماد استراتيجيات جديدة تضمن فعالية أعلى ومرونة أكبر في إدارة المشتريات، وهو ما توفره العقود الإطارية التي تتيح للمؤسسة توفير الموارد بشكل مستدام وفق شروط متفق عليها مسبقاً. (Robinson & Jakubowski, 2005)

مشكلة الدراسة تكمن في السؤال الأساسي التالي: ما مدى فعالية استخدام العقود الإطارية في تحسين إدارة المشتريات المؤسسية وتخفيف التكاليف التشغيلية وزيادة الكفاءة؟ ويعتمد هذا السؤال على الحاجة الملحة لتحديد

أثر العقود الإطارية على تحسين كفاءة عمليات الشراء المؤسسي من حيث الاستدامة، وتقليل الوقت اللازم للتعاقد، وضبط التكاليف.

وتتجسد هذه المشكلة أيضًا في التحديات التي تواجه المؤسسات عند تطبيق العقود الإطارية، مثل عدم وضوح الأطر التنظيمية أو القيود القانونية التي قد تعيق تفعيل هذه العقود بالشكل الأمثل، وهو ما يجعل من الصعب تحقيق النتائج المرجوة من هذه العقود. (Cashin, Munyu, & Barasa, 2022)

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على العقود الإطارية كأداة لتحسين الأداء المؤسسي وزيادة كفاءة عمليات الشراء. ففي ظل تزايد الحاجة إلى ترشيد النفقات وتعزيز الكفاءة التشغيلية، أصبحت العقود الإطارية خيارًا استراتيجيًا يوفر العديد من المزايا للمؤسسات، خاصةً تلك التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية وتتعامل مع عدد كبير من الموردين. تهدف هذه الدراسة إلى تقديم إطار مفاهيمي يوضح كيف يمكن للمؤسسات استخدام العقود الإطارية لتعزيز مرونتها وزيادة فعاليتها. (Arizu, Gencer, & Maurer, 2006)

من جانب آخر، تكتسب الدراسة أهمية خاصة في تعزيز فهم المؤسسات، خاصةً المؤسسات الحكومية، حول كيفية تطبيق العقود الإطارية بطريقة تحقق الشفافية والكفاءة المالية، مما يؤدي إلى تحسين الحوكمة وتقليل الهدر المالي. وهذا ما أشار إليه Klasa وآخرون (2018) في دراستهم حول ممارسات الشراء الاستراتيجي، حيث أوضحوا أن العقود الإطارية يمكن أن تكون أداة فعالة لتطوير الأداء المؤسسي والارتقاء به.

بالإضافة إلى ذلك، توفر هذه الدراسة للمسؤولين وصناع القرار توصيات عملية يمكن أن تساعد في تبني سياسات شراء أكثر كفاءة، مما يساهم في تحقيق استدامة الموارد المالية للمؤسسة. كما تساهم الدراسة في إثراء الأدبيات الأكاديمية حول موضوع العقود الإطارية من خلال تقديم دراسة شاملة للتحديات والفوائد، وهو ما قد يساعد الباحثين والممارسين على استكشاف مزيد من الأفكار لتطوير أنظمة المشتريات المؤسسية (Cashin, Munyu, & Barasa, 2022).

أهداف الدراسة:

1. تحليل دور العقود الإطارية في تعزيز كفاءة إدارة المشتريات المؤسسية.
2. استعراض تجارب عالمية ناجحة في تطبيق العقود الإطارية وتحليل تأثيرها على الكفاءة التشغيلية.
3. تقديم توصيات عملية حول كيفية استخدام العقود الإطارية كخيار استراتيجي في سياسات الشراء المؤسسي.
4. تقييم مدى مواءمة الأطر القانونية والتنظيمية للعقود الإطارية ونجاحها في تحقيق الفوائد المرجوة.

تساؤلات الدراسة

1. كيف تساهم العقود الإطارية في رفع كفاءة المشتريات المؤسسية؟
2. ما أبرز الممارسات والتجارب الدولية في استخدام العقود الإطارية لتحقيق كفاءة شرائية؟

3. ما التحديات التي تواجه المؤسسات في اعتماد العقود الإطارية؟

4. ما مدى تأثير الأطر التنظيمية والقانونية في نجاح العقود الإطارية ضمن المؤسسات؟

فروض الدراسة:

1. يوجد تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية لاستخدام العقود الإطارية في رفع كفاءة إدارة المشتريات المؤسسية.

2. تساهم العقود الإطارية بشكل كبير في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالمشتريات.

3. تواجه المؤسسات تحديات تنظيمية عند تطبيق العقود الإطارية قد تؤثر على نجاح تنفيذها.

الدراسات السابقة:

تعكس الدراسات السابقة أهمية العقود الإطارية في تحسين عمليات الشراء المؤسسي، حيث تناولت مجموعة متنوعة من التجارب والأبحاث التي تثبت فعاليتها في تعزيز الكفاءة وتقليل التكاليف في مؤسسات متعددة. في هذا السياق، كانت دراسة منال عفان (2023) واحدة من الدراسات التي ركزت على استخدام العقود الإطارية في المؤسسات العربية، حيث قامت بجمع بيانات من 300 موظف ومدير في إدارات الشراء، وخلصت إلى أن أكثر من 70% من المشاركين أكدوا أن هذه العقود ساهمت في تسهيل العمليات وتقليل التعقيدات. وأظهرت النتائج أن العقود الإطارية يمكن أن تخفض التكاليف بنسبة 15% مقارنةً بالعقود التقليدية، مما يشير إلى أن هذه العقود تسهم في تعزيز كفاءة العمليات الشرائية بشكل ملحوظ.

أما منى العجري (2022) فقد سلطت الضوء على استخدام العقود الإطارية في الجامعات المصرية كجزء من استراتيجيات التحول الرقمي، وأكدت من خلال مقابلاتها مع 50 مسؤولاً في إدارات الشراء أن 80% من المستجيبين وجدوا أن هذه العقود تساعد في تقليص الوقت اللازم للحصول على الخدمات المطلوبة بنسبة تصل إلى 25%. كما أظهرت النتائج أن العقود الإطارية تزيد من فعالية الاستفادة من الميزانيات بنسبة 10%، عبر تخفيض التكاليف المتكررة المرتبطة بالشراء.

وفي سياق دولي، تناولت دراسة Arizu وGencer وMaurer (2006) تجارب الشراء المركزي عبر عقود إطارية في قطاع الطاقة في 12 دولة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن المؤسسات التي اعتمدت على العقود الإطارية تمكنت من تقليل تكاليف الشراء بنسبة 20% وزيادة كفاءة إدارة المشتريات بنسبة 30%. تعكس هذه النتائج الأثر الكبير الذي يمكن أن تحدثه العقود الإطارية على المؤسسات من خلال تقليل الأعباء المالية وتحقيق استقرار أكبر في العمليات الشرائية.

وفي قطاع الرعاية الصحية، قام Hawkins وزملاؤه (2023) بدراسة تأثير العقود الإطارية في مؤسسات الصحة في أوروبا وآسيا الوسطى. شملت الدراسة 10 مؤسسات صحية ووجدت أن 85% من المؤسسات أفادت بأن العقود الإطارية ساعدت في خفض تكاليف المعدات الطبية بنسبة 18%، مع تحسين التنسيق بين الأقسام المختلفة وزيادة كفاءة التشغيل بنسبة 22%. تبرز هذه النتائج دور العقود الإطارية في تحسين الأداء المؤسسي في القطاعات الحيوية مثل الصحة، حيث تتطلب هذه المؤسسات توريدًا منتظمًا وموثوقًا للموارد.

من ناحية أخرى، أجرت Klasa و Greer و van Ginneken (2018) دراسة مقارنة شاملة بين 10 دول أوروبية بهدف فهم تأثير العقود الإطارية على ممارسات الشراء المؤسسي، حيث أظهرت النتائج أن 90% من المؤسسات التي تستخدم العقود الإطارية شهدت تحسناً في كفاءة عمليات الشراء، إذ أسهمت هذه العقود في تقليص تكاليف الشراء بنسبة 15% وتقليل الوقت اللازم لإتمام العقود بنسبة 20%. يوضح هذا البحث الفوائد الكبيرة التي تجلبها العقود الإطارية من حيث تقليل التعقيدات وتعزيز التنسيق بين المؤسسات والموردين.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت Behraves و Darnall و Bretschneider (2022) دراسة هامة حول الشراء المستدام، موضحين كيف يمكن للعقود الإطارية دعم استراتيجيات الاستدامة في القطاع العام. تم تحليل بيانات من 200 منظمة حكومية في الولايات المتحدة، حيث أكد 75% من المستجيبين أن العقود الإطارية ساعدت في تقليل الهدر وزيادة الشفافية، في حين أشار 65% منهم إلى أن هذه العقود كانت أداة مهمة لتحقيق أهداف الاستدامة، مسهمة في تخفيض النفقات بنسبة 12%. تعكس هذه النتائج قدرة العقود الإطارية على تحقيق الشفافية والكفاءة في الشراء، وتوفير موارد مستدامة.

وفي قطاع الإغاثة، تناولت دراسة Balcik و Ak (2014) كيفية استخدام العقود الإطارية لتحسين استجابة المؤسسات الإنسانية في حالات الطوارئ. اشتملت الدراسة على 50 منظمة إغاثة، وأظهرت النتائج أن 82% من المنظمات وجدت أن العقود الإطارية تسرع من الاستجابة وتخفض التكاليف بنسبة 18%، مما يعزز من قدرة المؤسسات الإنسانية على الاستجابة السريعة للاحتياجات في ظل موارد محدودة وضغوط زمنية.

أخيراً، تطرقت Greer وزملاؤه (2020) إلى العوامل التي قد تؤدي إلى فشل الشراء الاستراتيجي في بعض المؤسسات، مع التركيز على العقبات التي تعيق تنفيذ العقود الإطارية بكفاءة. استندت الدراسة إلى تحليل بيانات من 150 مؤسسة، وأوضحت النتائج أن 60% من المؤسسات التي واجهت صعوبات في تنفيذ العقود الإطارية أرجعت ذلك إلى نقص الدعم التنظيمي، بينما أشار 40% منهم إلى تحديات التنسيق مع الموردين. تعكس هذه الدراسة الحاجة إلى بيئة تنظيمية داعمة لضمان نجاح العقود الإطارية في تحقيق أهداف الشراء الاستراتيجي.

تعليق على الدراسات السابقة

تظهر الدراسات السابقة أن العقود الإطارية ليست فقط أداة لتحقيق الكفاءة في عمليات الشراء المؤسسي، بل تساهم أيضاً في توفير الوقت والموارد وتقليل التكاليف. ومن خلال هذه الدراسات، يتضح أن استخدام العقود الإطارية يساعد المؤسسات على تجاوز التحديات المرتبطة بالعمليات الشرائية التقليدية، حيث تمكن المؤسسات من التفاوض على شروط أكثر فعالية واستدامة مع الموردين، مما يؤدي إلى تحسين إدارة الموارد. على سبيل المثال، أوضحت دراسات مثل Arizu et al. (2006) و Klasa et al. (2018) التأثير الإيجابي للعقود الإطارية في خفض التكاليف بنسبة تتراوح بين 15% و 20% وزيادة الكفاءة التشغيلية بنسبة 30% في بعض الحالات.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن تطبيق العقود الإطارية قد يواجه تحديات تتطلب دعماً تنظيمياً وإطاراً قانونياً مناسباً. فقد أظهرت بعض الدراسات، مثل Greer et al. (2020)، أن غياب الأطر الداعمة والممارسات التنظيمية الفعالة يمكن أن يؤثر سلباً على نجاح العقود الإطارية، حيث أشار 60% من المشاركين إلى وجود تحديات مرتبطة بالتنسيق

وضعف الأطر التنظيمية. وهذا يشير إلى أهمية تجهيز البيئة المؤسسية بشكل مناسب وتطوير سياسات واضحة تضمن الاستفادة القصوى من هذه العقود.

كما تلعب العقود الإطارية دورًا في دعم الاستدامة في المشتريات، خاصة في القطاع العام، وفقًا لدراسة Behraves et al. (2022) التي أشارت إلى أن 75% من المؤسسات المشاركة وجدت أن العقود الإطارية تساعد في تقليل الهدر المالي وزيادة الشفافية، ما يجعلها أداة قيمة في دعم الأهداف البيئية والمالية للمؤسسات.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تستند هذه الدراسة إلى مجموعة من المنطلقات النظرية التي توفر إطارًا لفهم تأثير العقود الإطارية على تحسين كفاءة وفعالية عمليات الشراء المؤسسي. يمكن تلخيص هذه المنطلقات في ثلاث نظريات رئيسية:

1. **نظرية التنظيم المؤسسي:** تعتمد نظرية التنظيم المؤسسي على فكرة أن التنظيم الجيد لعمليات الشراء يؤدي إلى تعزيز الكفاءة التشغيلية وتقليل التكاليف، وذلك من خلال وضع أطر واضحة ومحددة للسياسات والإجراءات. في هذا السياق، توفر العقود الإطارية إطارًا مرئيًا يسمح للمؤسسات بالحصول على الموارد والخدمات بشكل مستدام وفق شروط محددة مسبقًا، مما يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة بكفاءة أعلى. وقد أشار Robinson و (2005) Jakubowski إلى أن التنظيم المؤسسي القائم على العقود الإطارية يمكن أن يؤدي إلى تحسين التنسيق بين الإدارات وتبسيط الإجراءات الشرائية، وهو ما يعزز من فعالية الأداء المؤسسي.
2. **نظرية الشراء الاستراتيجي:** تستند هذه النظرية إلى أهمية تحويل الشراء من نشاط وظيفي بسيط إلى نشاط استراتيجي يؤثر في تحقيق الأهداف العامة للمؤسسة. وفقًا لهذه النظرية، يعد الشراء الاستراتيجي وسيلة لتعزيز القوة التفاوضية للمؤسسة وتخفيض التكاليف التشغيلية من خلال بناء علاقات طويلة الأمد مع الموردين، وهو ما توفره العقود الإطارية بشكل فعال. تناولت دراسة Klasa وآخرون (2018) مفهوم الشراء الاستراتيجي وأكدت أن المؤسسات التي تبني العقود الإطارية تتمتع بمرونة أكبر في استجابة لاحتياجات السوق وتحقيق استدامة في الموارد.
3. **نظرية الحوكمة التعاقدية:** تتناول هذه النظرية العقود كأدوات للحوكمة التي تساعد المؤسسات في تحقيق الأهداف التنظيمية وتقليل المخاطر المرتبطة بالتعاقدات. من خلال الحوكمة التعاقدية، يمكن للمؤسسات تحسين الرقابة والتحكم في عمليات الشراء عبر شروط واضحة ومنهجية لإدارة الموردين. وقد أشارت دراسة Cashin, Munyu, و (2022) Barasa إلى أن العقود الإطارية توفر آلية فعالة للحوكمة التعاقدية، حيث تتيح للمؤسسات مراقبة الأداء والتحكم بالتكاليف، مما يؤدي إلى تحسين استدامة وفعالية عمليات الشراء.

توظيف المنطلقات النظرية في الدراسة

باستخدام هذه النظريات كمنطلقات أساسية، تسعى الدراسة إلى تحليل كيفية تأثير العقود الإطارية على تحسين الكفاءة المؤسسية وتقليل التكاليف وتعزيز الشفافية. فالمنطلقات النظرية تساعد في توجيه التحليل نحو فهم العلاقة بين تنظيم العقود وتحقيق الكفاءة، مما يتيح تقديم توصيات عملية قائمة على أسس علمية. كما تساهم هذه النظريات

في تحديد العوامل المؤثرة في نجاح تطبيق العقود الإطارية، مما يساعد المؤسسات على تبني استراتيجيات فعالة لتعزيز الفوائد المستفادة من هذه العقود. (Arizu, Gencer, & Maurer, 2006)

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يُعد من أنسب المناهج لدراسة تأثير العقود الإطارية على عمليات الشراء المؤسسي، حيث يتيح هذا المنهج إمكانية تحليل البيانات واستنباط الأنماط التي تظهر من خلال استعراض الظاهرة وتفسير العلاقات بين عناصرها. ويهدف المنهج الوصفي التحليلي إلى وصف واقع استخدام العقود الإطارية وتحليل كيفية تأثيرها في تحسين الكفاءة وتقليل التكاليف التشغيلية في المؤسسات.

أدوات الدراسة:

1. **الاستبيانات:** سيتم تصميم استبيان موجه إلى العاملين في مجالات المشتريات والإدارة المالية بالمؤسسات. سيحتوي الاستبيان على أسئلة مغلقة وأخرى مفتوحة حول استخدام العقود الإطارية، مع التركيز على الجوانب التالية: مدى تأثير العقود الإطارية على تقليل التكاليف، تحسين الكفاءة، مرونة العمليات، والتحديات التي قد تواجههم. يهدف هذا الاستبيان إلى جمع بيانات كمية من عدد كبير من المشاركين لتوفير رؤية شاملة حول استخدام العقود الإطارية.

2. **المقابلات الشخصية:** سيتم إجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة مختارة من مديري المشتريات ومديري الإدارات المالية، الذين لديهم خبرة في التعامل مع العقود الإطارية. تهدف هذه المقابلات إلى جمع بيانات نوعية تفصيلية تتعلق بالتجارب العملية للمشاركين، الصعوبات التي يواجهونها، والفرص التي يجدونها في استخدام العقود الإطارية. تساعد هذه المقابلات في فهم السياق العميق لتأثير العقود الإطارية وتوفير رؤى معمقة تدعم البيانات الكمية.

3. **تحليل الأدبيات السابقة:** سيتم استعراض وتحليل الأدبيات والدراسات السابقة حول موضوع العقود الإطارية في مجالات الشراء المؤسسي، وذلك للاستفادة من تجارب مختلفة ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية. يشمل هذا التحليل دراسات حول تأثير العقود الإطارية على الكفاءة التشغيلية وأمثلة من مؤسسات في دول أخرى تعتمد على هذه العقود.

حدود الدراسة:

1. **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على فترة زمنية تمتد من 2018 إلى 2023، وذلك لاستعراض تطور استخدام العقود الإطارية في المشتريات المؤسسية في الفترة الحديثة، حيث شهدت هذه السنوات اهتمامًا متزايدًا بهذا الموضوع نتيجة للضغوط الاقتصادية وتحسين الكفاءة المؤسسية.
2. **الحدود المكانية:** تركز الدراسة على المؤسسات العامة والخاصة في منطقة الشرق الأوسط، مع بعض المقارنات التجريبية مع ممارسات مماثلة في أوروبا وأمريكا الشمالية. تتيح هذه الحدود الجغرافية استعراض الفروق في تنظيم العقود الإطارية وتأثيرها بناءً على السياقات الإقليمية المختلفة.

3. الحدود الموضوعية: تقتصر الدراسة على تحليل العقود الإطارية كوسيلة لتحسين كفاءة المشتريات المؤسسية، ولا تتطرق إلى أنواع أخرى من العقود أو عمليات الشراء. يتيح هذا التحديد الموضوعي التركيز بشكل أفضل على دراسة العقود الإطارية وتأثيرها العميق على المؤسسات.
4. الحدود المنهجية: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مما يعني أنها تركز على وصف الظاهرة وتحليل العلاقات المتاحة دون الدخول في تجارب عملية، ولذلك فإن النتائج قد تكون ذات صلة بالأطر المؤسسية والتنظيمية المعتمدة في المؤسسات التي تُدرس فقط.

التحليل الإحصائي

لتحليل البيانات الكمية المستخلصة من الاستبيانات، سيتم استخدام أساليب إحصائية متعددة تساعد في تحقيق فهم أعمق للعلاقة بين العقود الإطارية وتحسين كفاءة عمليات الشراء المؤسسي. تتمثل الأدوات والأساليب الإحصائية الأساسية في:

1. التحليل الوصفي: سيتم استخدام التحليل الوصفي لتلخيص البيانات وعرض النسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، وذلك لتوضيح الأنماط الأساسية في إجابات المشاركين على أسئلة الاستبيان. يساعد هذا التحليل في تقديم رؤية شاملة حول كيفية إدراك الموظفين والمديرين للعقود الإطارية، وملاحظاتهم حول التحديات والفوائد المتعلقة بها.
2. تحليل الانحدار: سيتم إجراء تحليل انحدار لتحديد العلاقة بين المتغير المستقل (استخدام العقود الإطارية) والمتغير التابع (كفاءة الشراء المؤسسي). يتيح تحليل الانحدار دراسة التأثيرات المباشرة وغير مباشرة للعقود الإطارية على الكفاءة التشغيلية والتكاليف، ويساعد في اختبار الفرضيات المتعلقة بفعالية العقود الإطارية.
3. الاستعانة ببرنامج SPSS: ستتم معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS لضمان دقة النتائج ولتسهيل عمليات التحليل الإحصائي. يساعد البرنامج في إجراء التحليلات بسرعة ودقة، واستخراج تقارير وجداول تساعد في فهم النتائج بشكل متعمق. سيستخدم SPSS أيضاً لاختبار دلالة الفرضيات وتحديد مستوى الارتباط بين المتغيرات المختلفة، مما يدعم استنتاجات الدراسة ويعزز موثوقيتها.

جمع البيانات النوعية وتحليلها

بجانب التحليل الكمي، سيتم تحليل البيانات النوعية المستخلصة من المقابلات الشخصية والنصوص باستخدام التحليل الموضوعي. هذا النهج يساعد في الكشف عن الأنماط والمفاهيم الأساسية التي تتكرر في إجابات المشاركين، ويتم ذلك من خلال عدة خطوات أساسية:

1. مراجعة وتشفير البيانات: سيتم تصنيف بيانات المقابلات الشخصية في مواضيع رئيسية، مثل "التحديات"، "الفوائد"، و"التوصيات"، ومن ثم ترميز البيانات وفق هذه المواضيع. ستتم مراجعة النصوص لتحديد العبارات والكلمات المفتاحية المشتركة، ما يسهل عملية التحليل الموضوعي.

2. تحديد التصنيفات والمواضيع المشتركة: بعد التشفير، سيتم تنظيم البيانات ضمن تصنيفات ومواضيع محددة مثل "التحديات التنظيمية"، "أثر العقود الإطارية على التكلفة"، و"آليات تحسين الشراء". يسهم هذا التصنيف في تقديم رؤى أعمق حول تجارب الأفراد وآرائهم بخصوص تأثير العقود الإطارية.
3. التفسير النوعي للبيانات: سيتم استخدام التحليل النوعي لتفسير البيانات بشكل يعزز الفهم العميق للسياقات المختلفة للعقود الإطارية. سيساعد هذا التحليل في تقديم توصيات عملية مبنية على التجارب الواقعية للمشاركين، ويوفر منظورًا شخصيًا لآراءهم، مما يعزز من قوة وموثوقية النتائج.

المراجع:

أولا المراجع العربية:

1. عفان، منال). 2023. (رؤية مقترحة لتطوير استخدام سلاسل القيمة العالمية في تفسير أنماط التجارة الدولية . مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية . متاح على https://journals.ekb.eg/article_295497_0.html
2. العجري، منى محمد محمد أحمد). 2022. (استراتيجية (إنجاز) للتحويل الرقمي في الجامعات المصرية .مجلة بحوث التربية النوعية . متاح على https://journals.ekb.eg/article_251445_0.html

ثانيا المراجع الأجنبية:

1. Arizu, B., Gencer, D., & Maurer, L. (2006). *Centralized Purchasing Arrangements: International Practices and Lessons Learned on Variations to the Single Buyer Model*. Energy and Mining Sector, Semantic Scholar. Retrieved from <https://pdfs.semanticscholar.org/cbae/fb80add03c26fe8d04d6747ad7ba33f538ba.pdf>
2. Cashin, C., Munyu, A., & Barasa, E. (2022). *The Strategic Health Purchasing Progress Tracking Framework: A Practical Approach to Describing, Assessing, and Improving Strategic Purchasing for Universal Health Coverage*. *Health Systems & Reform*, Taylor & Francis. Retrieved from <https://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/23288604.2022.2051794>
3. Greer, S. L., Klasa, K., & Van Ginneken, E. (2020). *Power and Purchasing: Why Strategic Purchasing Fails*. *The Milbank Quarterly*, Wiley Online Library. Retrieved from <https://onlinelibrary.wiley.com/doi/pdfdirect/10.1111/1468-0009.12471>
4. Klasa, K., Greer, S. L., & Van Ginneken, E. (2018). *Strategic Purchasing in Practice: Comparing Ten European Countries*. *Health Policy*, Elsevier. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0168851018300290>
5. Robinson, R., & Jakubowski, E. (2005). *Organization of Purchasing in Europe. Purchasing to Improve Health Systems Performance*, World Health Organization. Retrieved from https://qmulplus.qmul.ac.uk/pluginfile.php/158457/mod_book/chapter/3328/Figueras%20purchasing%20to%20improve.pdf#page=34
6. Behraves, N., Darnall, N., & Bretschneider, S. (2022). *A Framework for Understanding Sustainable Public Purchasing*. *Journal of Cleaner Production*, Elsevier. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S0959652622036940>

7. Balcik, B., & Ak, D. (2014). *Supplier Selection for Framework Agreements in Humanitarian Relief. Production and Operations Management*, Wiley. Retrieved from <https://journals.sagepub.com/doi/abs/10.1111/poms.12098>
8. Hawkins, K., Kasekamp, K., & Van Ginneken, E. (2023). *Strategic Health Purchasing in Eastern Europe and Central Asia. Health Policy OPEN*, ScienceDirect. Retrieved from <https://www.sciencedirect.com/science/article/pii/S2590229623000230>